

## آليات المشاركة العامة في القرار الإداري

سارة عماد قاسم سلمان

باحث في مرحلة الدكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن

## الملخص

أوضحت المشاركة العامة للمخاطبين بالقرارات الإدارية سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو هيئات مجتمع مدني في مراحل إعداد القرار الإداري حاجة ماسة تسهم في تعزيز الاستقرار القانوني من خلال تبني قرارات تطابق الواقع وتحقق أعلى مستويات الرضا لدى الأفراد وإعمالاً لمبدأ المشروعية بما يؤدي إلى الحد من المنازعات الإدارية وتعزيز ثقة المواطن في كفاءة القرارات التي تتخذها الإدارة في تسيير أعمالها بما يحقق المصلحة العامة وتهدف هذه الدراسة إلى بيان صور آليات المشاركة وطبيعة أثرها في القرار الإداري النهائي في النظام الفرنسي وتحديد موقف المشرع الأردني من اعتماد آليات مشاركة الجمهور في اتخاذه وتبحث الدراسة في مدى انتقال دور الجمهور من مجرد إبداء الرأي إلى التأثير في مضمون القرار والتمكين من حسمه. وقسمت الدراسة آليات المشاركة العامة بحسب مقدار السلطة الممنوحة للمواطن للتأثير في نتيجة القرار الإداري إلى آليات تداولية وآليات تقديرية وخلصت الدراسة في نتائجها إلى أنه الآليات التداولية تبقى سلطة اتخاذ القرار لدى الجهة الإدارية المختصة بينما يترتب الاستفتاء المحلي أثراً ملزماً للسلطة الإدارية المختصة متى ما استوف شروطه القانونية. كما بينت الدراسة أن الميزانية تشاركية في فرنسا ذات طبيعة مركبة تجمع ما بين الأثر التداولي وأثر التقريري مع بقاء الاعتماد المالي من اختصاص السلطة المحلية المختصة كما أظهرت الدراسة انفتاح المشرع الأردني على التشاور العام والاستشارة الإلكترونية في مجال تقييم أثر التشريعات والسياسات وأوصت بإقرار ميثاق عامل المشاركة يحدد نطاق تطبيقها والسلطة المختصة بتنظيمها وحقوق وواجبات الجمهور المشارك والتوسع التدريجي في تطبيقها على المشاريع الكبرى وإدارة المرافق والخدمات العامة وكذلك تأهيل الموظفين العموميين وأعضاء المجالس المحلية من خلال إعداد البرامج التدريبية المتخصصة لإدارة إجراءاتها وتحليل مساهمات الجمهور.

## الكلمات المفتاحية

المشاركة العامة القرار الإداري الآليات التداولية؛ الآليات التقريرية، النقاش العام، الميزانية التشاركية الاستفتاء المحلي

## Mechanisms of public participation in administrative decision-making

Sarah Imad Qasim Salman

World Islamic Sciences and Education University (WISE), Amman, Jordan

## | ABSTRACT

Public participation by those affected by administrative decisions, whether individuals, groups, or civil society organizations, in the various stages of administrative decision-making has become an imperative necessity. Such participation contributes to enhancing legal certainty by ensuring that decisions reflect actual circumstances and achieve the highest possible levels of public satisfaction. Furthermore, it upholds the principle of legality, thereby reducing administrative disputes and strengthening citizens' confidence in the effectiveness of administrative decisions adopted by public authorities in the conduct of their affairs in pursuit of the public interest. This study aims to examine the various mechanisms of public participation and the nature of their impact on final administrative decisions under the French legal system, as well as to identify the position of the Jordanian legislator regarding the adoption of public participation mechanisms in administrative decision-making. In particular, the study investigates the extent to which the public's role has evolved from merely expressing opinions to exercising influence over the substance of administrative decisions and, ultimately, participating in determining their outcomes. The study classifies public participation mechanisms into deliberative and decisional mechanisms according to the degree of authority granted to citizens to influence the outcome of an administrative decision. The findings indicate that deliberative mechanisms leave the decision-making authority in the hands of the competent administrative authority. By contrast, local referendums have a binding effect on the competent administrative authority, provided that the relevant legal requirements are satisfied. The study further demonstrates that participatory budgeting in France is of a hybrid nature, combining deliberative and decisional effects, while the authority to approve financial appropriations remains vested in the competent local authority. Moreover, the study highlights the Jordanian legislator's openness to public consultation and electronic consultation in the context of assessing the impact of legislation and public policies. Accordingly, the study recommends the adoption of a general public participation charter that defines the scope

of its application, identifies the competent authority responsible for regulating it, and establishes the rights and obligations of participating members of the public. It also recommends the gradual expansion of public participation mechanisms to encompass major projects and the management of public utilities and services. Furthermore, it calls for the professional development of public officials and members of local councils through specialized training programs designed to enable them to administer participation procedures effectively and analyze public contributions.

## ARTICLE INFORMATION

RECEIVED: 01 September 2026

PUBLISHED: 29 September 2026

DOI: 10.32996/jhss.2026.8.10.1

### المقدمة:

أسفر تطوّر الدول في القرن العشرين إلى اتّساع مجال تدخّل وتأثير الإدارة، في الشؤون العامة للمواطنين، وهذا أدّى إلى تبلور مفهوم مُستحدث في فقه القانون الإداري المُقارن؛ ألا وهو مفهوم الديمقراطية الإدارية، كاستجابة لمعالجة القصور في عمل الإدارة العامة. حيث أضحت المشاركة العامة للمواطنين بالقرارات الإدارية، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، أم هيئات مجتمع مدني، ضرورة أساسية تساهم في تعزيز الاستقرار القانوني؛ من خلال تبني قرارات تطابق الواقع، وتصل إلى أعلى مستويات الرضا من قبل الأفراد، وأكثر امتثالاً لمبدأ المشروعية، والذي بدوره سوف يؤدي إلى الحدّ من المنازعات الإدارية، وتعزيز ثقة المواطن في كفاءة القرارات التي تتخذها الإدارة، لتسيير أعمالها بما يحقق المصلحة العامة.

وتتعدّد المجالات المشاركة العامة؛ بحسب طبيعة القرار الإداري، وآثاره الاجتماعية حيث برزت بصورة خاصّة في المجال البيئي، ثم امتدّت إلى التخطيط العمراني، وإعداد مشاريع القوانين، وتنظيم المرافق والخدمات العامة، وغيرها من المجالات التي تهتمّ حياة المواطنين، ورفاههم الاجتماعي، مع اختلاف مستوى وشكل مشاركة الجمهور، في كل مجال بحسب التنظيم القانوني المقرّر. فلقد تعدّدت النماذج التي تناول فيها التصنيف آليات المشاركة العامة، وبيان مستوياتها، وإن اختلفت مسمياتها، أو ترتيبها لهذه الآليات؛ حيث مثّلت إتاحة المعلومات القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هذه الآليات، والتي من خلالها يتمّ تفعيل بقية الآليات. وعليه؛ ارتأت الباحثة تقسيم آليات المشاركة العامة؛ بحسب مقدار السلطة الممنوحة للمواطن، للتأثير في نتيجة القرار الإداري، إلى آليات تداولية، وآليات تقييرية.

### أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها، من تناولها لموضوع حيوي، يجسّد التحول الحديث في الفكر الإداري الأوروبي، وتحديدًا في التشريع الفرنسي محلّ المقارنة، الذي يميل نحو إشراك جمهور في اتخاذ القرار متجاوزاً انفراد الإدارة بالقرار؛ حيث أمسى يشترط مسار تشاركي نصّت عليه التشريعات، واعترف فيه القضاء الإداري، وهذا ما أسهم بدوره في تطوير الأداء الإداري، والارتقاء بمستوى جودة القرار الإداري، وتعزيز مبدأ المشروعية.

### أهداف الدراسة:

بيان صور آليات المشاركة العامة، وطبيعة أثرها على القرار الإداري النهائي، وتحديد موقف المُشرّع الأردني من الاتجاهات الحديثة، في إعداد القرار الإداري من اعتماد آليات المشاركة للجمهور في اتّخاذها، وتقديم دراسة استقراء لطبيعة آليات المشاركة العامة في النظام الفرنسي، الذي يمثل مرجعاً أساسياً في تطوير الفكر الإداري، الذي يساهم في تعزيز مشروعية القرار الإداري في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

### إشكالية الدراسة:

في ظلّ أخذ الإدارة بمبادئ الديمقراطية التشاركية، والذي نتج عنه إقرار المشاركة العامة، القائمة على إشراك الجمهور في مراحل إعداد القرار الإداري.

يثور سؤال حول مدى انتقال دور الجمهور، من مجرّد إبداء الرأي إلى التأثير في مضمون القرار، والتمكين من حسمه؛ وبناءً على ذلك تتمثل إشكالية البحث في بيان صور آليات المشاركة العامة، التي أخذ بها النظام الفرنسي، بالإضافة إلى تحديد طبيعة الآثار القانونية التي تعكسها هذه الآليات، في عملية صنع القرار الإداري، ثم الوقوف على مدى انفتاح المُشرّع الأردني بهذه الآليات، وهل تبنّى أيّاً منها ضمن منظومته التشريعية.

### منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي؛ من خلال تحليل طبيعة النصوص التشريعية التي تحكم آليات المشاركة العامة، بالإضافة إلى تحليل طبيعة صور آليات المشاركة، والآثار التي يربّيها.

بالإضافة إلى اعتماد المنهج المُقارن؛ من خلال عقد مقارنة بين التنظيم التشريعي الذي نصّ عليه كلٌّ من المُشرّع الفرنسي، ومدى استيعاب المُشرّع الأردني لهذه الآليات في نظامه القانوني.

### المبحث الأول: الآليات التداولية

وهي الآليات التي تدعو إلى عقلنة القرار الإداري؛ من خلال عملية تداول تسعى إلى صياغة صور النقاش العام، بين المواطنين بشكل حي، ونزيه، ومتساو، هدف هذا التواصل إلى قرارات أفضل، وأكثر عدلاً، تساهم في إرساء شرعية عملية صنع القرار الإداري.<sup>(1)</sup>

وهنا، دعا مجلس الدولة الفرنسي الأطراف المعنية، والمشاركة في إعداد القرار إلى إدارة التداول بشكل شفاف؛ من خلال الانفتاح، والنقاش، وبيان ما توصلت إليه الأطراف المشاركة في عملية التداول، هنا لا تقوم على سلطة اتخاذ القرار النهائي من قبل المخاطبين، بل تبقى الإدارة هي صاحبة الاختصاص الأصلي، في إصدار شكل القرار النهائي.<sup>(2)</sup>

لقد تعددت الآليات التداولية؛ بحسب المرحلة التي يمر فيها القرار، من حيث الإعداد من خلال صور النقاش العام، أو التحقيق العمومي الذي يسبق بلورة المشروع بصيغته النهائية وجمعيات المواطنين التي أخذت صوراً حديثة من المشاركة العامة؛ من خلال تصدي المعنيين والمهتمين بآثار القرار الإداري للمشاركة العامة، وهذا ما سوف يتم بحثه؛ من خلال المطالب التالية:-

### المطلب الأول: النقاش العام

فلسفة المشاركة المبكرة، تقوم على هدف يبتغيه المشرع؛ وهو أن تقع هذه المشاركة في مرحلة تكون فيها الخيارات المطروحة قابلة لإعادة النظر، ولم تحسن بعد، فهي مفتوحة أمام أي مراجعة، أو تعديل.<sup>(3)</sup>

وهذا من منطلق ما أوجبه بنود اتفاقية ارهوس، أن تكون المشاركة في وقت، تكون جميع الخيارات مفتوحة، ويكون هنالك تأثير ملموس في القرار محل الإعداد، وبهذا الاتجاه سار المشرع الفرنسي؛ حيث لم يقف على آلية واحدة في هذا المجال؛ حيث أقر المشاركة المبكرة من خلال آليتين تختلفان في نطاق التطبيق، وتتفقان في الغاية، والهدف.

لقد قرّر المشرع الفرنسي الآلية الأولى، النقاش العام الذي خصّصه في المشروعات الكبرى، فبرزت هذه الآلية في فرنسا كأحد آليات المشاركة المبكرة؛ حيث أظهر تقرير بانكو عام 1992 أن مسألة عرض المشروع على الجمهور، لا تكون إلا من خلال المناقشة الحقيقية لكافة مفاصل المشروع، وهو ما يزال في المراحل المبكرة، ولم يستقر المشروع بشكله النهائي.<sup>(4)</sup>

حيث إن المشرع الفرنسي، قد تبني هذه الفكرة لاحقاً؛ من خلال قانون بارنييه لسنة 1995؛ حيث اعتمد القانون اللجنة الوطنية للنقاش العام؛ حيث جعل القانون لجنة المناقشة العامة طرقة مستقلة عن الإدارة، بحيث لا تتبني، أو تتأثر بتوجهات الإدارة، ووظيفتها أن تسهر على أن يجري النقاش العام، في ظروف تسمح للجميع بإبداء ملاحظاته حول المشروع.<sup>(5)</sup>

ثم بعد ذلك، قرّر قانون الديمقراطية الجوارية لسنة 2002 والذي منح اللجنة استقلالاً أكبر، بعدما كانت ملزمة بأخذ استشارة رئيس الوزراء.<sup>(6)</sup> كما وسّع أمر 2016 من نطاق اختصاصات اللجنة، ليشمل الخطط، والبرامج، وقرّر قبول مبادرة المواطنين بتنظيم المشاركة العامة، وفق ما يحدّد القانون من شروط لذلك.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup>) Albertini, J.-B. (2014). Démocratie représentative et participation(s) citoyenne(s): Réflexions et applications pratiques. Revue française d'administration publique, 150(2), 529–541. <https://doi.org/10.3917/rfap.150.0529>.

<sup>2</sup>) Conseil d'État. (2011). Consulter autrement, participer effectivement: Étude annuelle. La Documentation française. <https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/etudes-annuelles/consulter-autrement-participer-effectivement>

<sup>3</sup>) United Nations Economic Commission for Europe. (1998). Convention on access to information, public participation in decision-making and access to justice in environmental matters (Aarhus Convention), Article 6(4). <https://unece.org/environment-policy/public-participation/aarhus-convention/text>

<sup>4</sup>) Circulaire du 15 décembre (1992) relative à la conduite des grands projets nationaux d'infrastructures (« circulaire Bianco »). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

<sup>5</sup>) Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement (« loi Barnier »). (1995). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

<sup>6</sup>) Loi n° 2002-276 du 27 février 2002 relative à la démocratie de proximité. (2002). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

<sup>7</sup>) Ordonnance n° 2016-1060 du 3 août 2016 portant réforme des procédures destinées à assurer l'information et la participation du public à l'élaboration de certaines décisions susceptibles d'avoir une incidence sur l'environnement. (2016). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

وقد وضع المُشرّع الفرنسي تنظيم النقاش العام، ضمن مدوّنة البيئة، بدأ بالإجراءات بإخبار اللجان بالمشروعات التي تتجاوز الحدود القانونيّة، لتقديم ملف يوضّح أهداف المشروع خصائصه، وآثاره، والبداية الممكنة، بما فيها خيار عدم الإنجاز<sup>(8)</sup>. وتصدر قرارها المُستبّ خلال المدّة المُحدّدة قانوناً<sup>(9)</sup>.

وبعد انتهاء النقاش، ونشر حصته، يلتزم صاحب المشروع بتحديد موقفه من مواصلة المشروع، وشروط ذلك في القرار المُعلّن الذي يُنشر للجمهور<sup>(10)</sup>.

كما أن المُشرّع الفرنسي، منع ازدواج إجراءات المشاركة العامة، عندما يكون المشروع خاضعاً لنظام تشاوري آخر<sup>(11)</sup>. ويأتي التشاور المُستبق كآليّة أخرى، ضمن خانة المشاركة المُبجّرة، والتي اهتمّ بتنظيمها التشريع البيئي، والذي يمتدّ إلى المشروعات، والخطط التي تخضع لتقييم الأثر البيئي<sup>(12)</sup>.

ويجري التشاور المُستبق في طول تكون فيه الخيارات مفتوحة، وذلك تحت إشراف ضامن محايد تعينه اللجنة الوطنية للنقاش العام، ويتمّ اختياره من قائمة وطنية محدّدة، لفترة تقع ما بين (15) يوماً، وثلاثة أشهر؛ بحيث تنتهي بدراسة جدوى بحرّها الضامن خلال شهر، تبين تطورات المشروع الناتجة عنها، حيث تتولى اللجنة الوطنيّة مهمّة تعيين الضامن، بينما في النقاش العام فإن اللجنة الوطنيّة، هي التي تقوم بضمان سير المشاركة العامة؛ حفاظاً على مقتضيات المصلحة العامة<sup>(13)</sup>.

للنقاش العام ضمان جياذ المناظرة العامة، وتنظيم الحوار بين صاحب المشروع والجمهور، أما التشاور المُستبق، سيجري تحت إشراف ضامن محايد، تعينه اللجنة من قائمة وطنيّة.

وكما يظهر للباحثة أن الآليتين تلتقيان في هدف واحد؛ ألا وهو إشراك الجمهور قبل تبلور اختيارات المشروع، فالاختلاف القائم، هو اختلاف في درجة التنظيم المؤسسي، وليس في آثار المشاركة، وتوقيتها.

وقد بسط القضاء الفرنسي رقابته على هذه الآليّات، فلم ينظر إلى المشاركة العامة باعتبارها مجرّد إجراء شكلي، يسبق صدور القرار، وإنما اعتبرها ضمان لمشروعيتها؛ حيث رأى أن أي مخالفة في قواعد التشاور، لا تؤدّي إلى الإلغاء؛ إلا إذا كان العيب من شأنه التأثير في مضمون القرار، أو الانتقاص من الضمانة التي قصد المُشرّع حمايتها<sup>(14)</sup>.

كما أكّد القضاء ضرورة أن تتمّ إجراءات المشاركة، في إطار قائم على الحياد والشفافيّة، والمصادقيّة؛ حيث تطلّب هي الوسيلة الحقيقيّة لإشراك الجمهور في تكوين القرار، وليس مجرّد إجراء صوري، الغاية منه إضفاء مشروعيّة على اختيار قد حُسم أمره قبل المشاركة<sup>(15)</sup>.

أما في الأردن، فلقد اتّجه المُشرّع إلى باب المشاركة العامة؛ من خلال تبني التشاور العام المُستبق، وتحديدًا في مجال تقييم أثر التشرّيات، والسياسات؛ من خلال نظام التنظيم، وتقييم الأثر للتشريعات، والسياسات رقم (16) لسنة 2025، وتعليمات إعداد دراسات الأثر لسنة 2025 فقد أصبح التشاور مرحلة من مراحل إعداد دراسة الأثر التشريعي، التي يتمّ من خلالها استطلاع الفئات المُستهدفة، وأصحاب العلاقة، والجهات القادرة على المساهمة بشأن التشريع المزمع إصداره، أو تعديله؛ بقصد الاستفادة منها في الإعداد والتطوير، ويجوز إجراء هذا التشاور بواسطة جلسات عامة، أو أي وسيلة ممكن أن تحدّدها الوحدة التنظيميّة، غير أن هذه الآليّة بقي تأثيرها مقيداً ضمن نطاق تقييم أثر التشرّيات،

<sup>8</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-8 relatif à la saisine de la Commission nationale du débat public. Légifrance.

[https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article\\_lc/LEGIARTI000036671255](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000036671255)

<sup>9</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-9 relatif aux critères d'appréciation de la Commission nationale du débat public.

Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>10</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.121-13 et suivants relatifs aux suites du débat public. Légifrance.

<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>11</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-8, dernier alinéa relatif à l'articulation des procédures de participation.

Légifrance.

<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>12</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-15-1 relatif à la concertation préalable. Légifrance.

<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>13</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.121-16 et L.121-16-1 relatifs aux modalités de la concertation préalable. Légifrance.

[https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000022484481/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000022484481/)

<sup>14</sup>) Conseil d'État, Assemblée. (2011), December 23). Danthony et autres, n° 335033. Recueil Lebon.

<https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000025041089>

<sup>15</sup>) Conseil d'État, Assemblée. (2017, July 19). Association «Pour Occitanie Pays Catalan», n° 403928 et 403948. Recueil Lebon.

<https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000035245560>

والسياسات، كما ذات النظام لا يظهر أي التزام بنتائج التشاور؛ حيث لا يتمتع بأي بقوة مُلزِمة للجهة المختصة بإقرار التشريع، وإنما تظل نتيجة هذا التشاور عنصرًا من عناصر اكتمال الدراسة لمُسوّدة للتشريعات، التي تستعين بها الإدارة لتقييم الخيارات المطروحة، في سبيل تجويد القرار النهائي.<sup>(16)</sup>

وترى الباحثة هنا، وإن اختلفت المسمّيات في التشريعات محلّ المقارنة، فإن أهميّة المشاركة المُبكرة تتجلّى في إثراء الأساس الواقعي والقانوني، التي تستند عليه الإدارة عند تكوين قناعتها في بناء القرار الإداري، إذ تتيح هذه المرحلة المُبكرة قابلية المراجعة والتعديل، بالإضافة إلى الكشف عن المصالح المتعارضة، والآثار المُحتملة التي تغيب عن تقدير الإدارة عند الشروع في إعداد القرار الإداري، فهي الفِصل في الحُكم على جودة المشاركة العامة.

### المطلب الثاني: التحقيق العمومي

يعدّ التحقيق العمومي أحد البّات المشاركة العامة، التي تأخذ مكانها بعد اكتمال إعداد المشروع، وبلورة عناصره الرئيسيّة؛ بحيث تكون الخيارات الأساسيّة قد استقرّت، وأصبح المشروع مهياً لعرضه على جمهور، ومن ثم فإنه يختلف عن التشاور المُسبق الذي يجري في مرحلة، وترجع نشأة التحقيق العمومي في فرنسا، إلى إجراءات نزع المُلكيّة من المنفعة العامة.<sup>(17)</sup>

ولا يختصّ نطاق التحقيق العمومي على مشروعات حماية البيئة، وإنما امتدّ إلى عدّة مجالات، و التي يوجب القانون فيها إشراك جمهور قبل اعتماد أي القرار، وفي مقدمتها مشروع التخطيط العمراني وإجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة وغيرها من المشروعات، والخطط التي خصّها المُشرّع بالإخضاع لنظام التحقيق العمومي.<sup>(18)</sup>

وقد حدّدت نصوص مدوّنة البيئة الغاية من التحقيق العمومي؛ حيث أكد القانون أن هدفه إلى إعلام الجمهور، وضمان مشاركته في إعداد القرارات، التي قد يكون لها أثر في البيئة مع مراعاة مصالح الغير، عند إعداد تلك القرارات.<sup>(19)</sup>

ووصف القضاء الإداري الفرنسي بأن متعاون مؤقت مع المرفق العام، يؤدّي مهمة مستقلة، لا تخضع لأي توجيه من قبل الإدارة، أو صاحب المشروع.<sup>(20)</sup>

وتتمثّل مهمة مفوّض التحقيق، في تنظيم إجراءات التحقيق، وضمان تمكين الجمهور من الاطلاع على ملف المشروع، وتلقّي الملاحظات، والاعتراضات، والاقتراحات، سواء أقدّمت بشكل كتابي، أم إلكتروني.<sup>(21)</sup>

وبعد انتهاء الإجراءات، يُعدّ المفوض تقريرًا يعرض فيه سيرًا كاملاً لإجراءات التحقيق وتحليلها للملاحظات المقدّمة، وما توصّل له مفوّض التحقيق من قناعة في رأيه، الذي يخصّ المشروع.<sup>(22)</sup>

<sup>16)</sup> République française. (2026). Code de l'environnement (arts. L.121-1, L.121-8 et L.121-15-1). [https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000006159207/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000006159207/); République française. (2026). Code de l'urbanisme (art. L.103-2). [https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article\\_lc/LEGIARTI000052866507/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000052866507/); Bundesrepublik Deutschland. (2026). Verwaltungsverfahrensgesetz (VwVfG), § 25 Abs.3. [https://www.gesetze-im-internet.de/vwvfg/\\_25.html](https://www.gesetze-im-internet.de/vwvfg/_25.html);

Bundesrepublik Deutschland. (2026). Baugesetzbuch (BauGB), § 3 Abs. 1. [https://www.gesetze-im-internet.de/bbaug/\\_3.html](https://www.gesetze-im-internet.de/bbaug/_3.html)

<sup>17)</sup> Loi n° 83-630 du 12 juillet 1983 relative à la démocratisation des enquêtes publiques et à la protection de l'environnement. (1983). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

<sup>18)</sup> Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-2 relatif au champ d'application des enquêtes publiques environnementales. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/> Code de l'urbanisme. (Version en vigueur). Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

Code de l'expropriation pour cause d'utilité publique. (Version en vigueur). Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>19)</sup> Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-1 relatif aux objectifs de l'enquête publique. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>20)</sup> Tribunal administratif de Paris. (2023, February 22). Ohlmann, n° 2126907.

Brett, R. (2024). Enquête publique. Revue juridique de l'environnement, 2024(2), 485–497.

<sup>21)</sup> Ordonnance n° 2016-1060 du 3 août 2016 portant réforme des procédures destinées à assurer l'information et la participation du public. (2016). Journal officiel de la République française. <https://www.legifrance.gouv.fr>

<sup>22)</sup> Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.123-1 et suivants relatifs à l'enquête publique. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

غير أن هذا الرأي، لا يقيّد الإدارة؛ إذ يُبقي سلطة اتخاذ القرار النهائي للجهة المختصة مع التزامها بدراسة الملاحظات أثناء التحقيق، وعدم إغفالها لها عند إصدار القرار.<sup>(23)</sup>

وقد رسم القضاء الإداري حدود الرقابة، عند إجراء التحقيق العمومي، ففرّز إن ما يشوب ملف التحقيق من نقص، أو إغفال، وعدم دقة، لا يؤدي إلى أبطال القرار الإداري؛ إلا إذا رُتب عليه حرمان الجمهور من الإعلام، أو كان من شأنه التأثير في القرار الإداري ذاته.<sup>(24)</sup>

ومع أن استنتاجات مَفُوض التحقيق لا تتمتع بقوة إلزامية، فإن المُشترَع الفرنسي يربّط على الرأي غير المؤاتي آثاراً قانونية، فإنه سمح لذوي المصلحة بتقديم طلب وقف التنفيذ أمام قاضي الاستعجال، ويستند طلب الوقف هذا إلى أسباب جدية تثير الشك في مشروعية القرار، دون التقيد بشرط الاستعجال المقرّر في القواعد العامة<sup>(25)</sup>. كما أن إصرار الجماعات الإقليمية والتي تتمثل في البلدية، أو المحافظة، أو أي جهة أخرى وفق التشريع الفرنسي<sup>(26)</sup> على قرار تنفيذ المشروع، رغم صدور القرار في التحقيق العمومي المعارض، يفرض عليها بأن تقوم بإصدار تقرير مسيّب من قبل جمعية المداولة المُنتخبة تبين فيها أسباب تمسكها بالمشروع.<sup>(27)</sup>

ويتبين هنا للباحثة أن القرار النهائي قد ثقل إلى الهيئة المُنتخبة، التي تصدر تقرير المداولة، حيث إنهم هم من سيتحمّلون المسؤولية أمام ناخبهم مستقبلاً عن المشروع، والذي يعزّز بدوره شفافية القرار الإداري، الذي يخضع بدوره إلى رقابة القضاء.

ويرى جانب من الفقه الفرنسي، أن التحقيق العمومي يمثل حلقةً وسطى، بين إعداد القرار الإداري وتنفيذه؛ حيث إنه يعمل على إدخال الاعتبارات المجتمعية والبيئية، في عملية صنع القرار.<sup>(28)</sup>

وهنا ترى الباحثة أن التحقيق العمومي، يمنح جمهور فرصة لفحص القرار، والتحقّق من تفاصيله، وهو في صورته الأخيرة، قبيل استقرار القرار بشكله النهائي، بعد ما كان في طور التبلور، ومناقشة الخيارات المطروحة.

### المطلب الثالث: الجمعيات المواطنية

تمثل الجمعيات المواطنية للتداول، إحدى صور تطور المشاركة العامة، وتقوم على إنشاء هيئات مؤقتة، تكلف بالنظر في مسألة عامة محدّدة، ويُختار أعضاؤها غالباً عن طريق القرعة، والذي من خلالها يتنوّع التمثيل الاجتماعي؛ حيث يقوم أعضاؤها بتنظيم حوار تداولي يتلقّى خلاله المشاركون المعلومات اللازمة، ويستمعون إلى الخبراء، وأصحاب المصالح، ثم ينتهون إلى توصيات تُرفع إلى السلطة العامة للاستفادة منها، عند إعداد القرار العام فهذه الآلية، ولا تشكّل بديلاً عن المؤسسات التمثيلية، وإنما تمثل آلية مكّمة، تهدف إلى إدخال المواطن في مرحلة تكوين الاختيارات العامة.<sup>(29)</sup>

وقد برزت هذه الآلية في فرنسا، من خلال المؤتمر المواطن للمناخ، الذي انعقد خلال الفترة الممتدة بين سنة 2019 وسنة 2020، حيث تمّ اختيار (150) مواطناً عن طريق القرعة المشاركة في مناقشة التدابير المتعلقة بالمناخ، وانتهى اجتماعهم إلى عدّة توصيات رُفعت إلى رئيس

<sup>23</sup>) Conseil d'État. (2017, July 19). Conclusions de Vincent Daumas sur Conseil d'État, Assemblée, n° 403928-403948. ArianeWeb.

<https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CRP/conclusion/2017-07-19/403928>

Convention on Access to Information (1998), Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters (Aarhus Convention). Article 6(8).

<https://unece.org/environment-policy/public-participation/aarhus-convention/text>

<sup>24</sup>) Conseil d'État. (2013, May 15). n° 353010. Tables du Recueil Lebon. <https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000027415899>

<sup>25</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-16 relatif aux recours contre les conclusions du commissaire enquêteur. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

Code de justice administrative. (Version en vigueur). Article L.554-12. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

Conseil d'État. (2012, April 24). Société des Autoroutes du Sud de la France, n° 355623.

<sup>26</sup>) Constitution du 4 octobre 1958. (Version en vigueur). Article 72, alinéa 1. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/contenu/menu/droit-national-en-vigueur/constitution/texte-integral-de-la-constitution-du-4-octobre-1958-en-vigueur>

<sup>27</sup>) Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-16, alinéa 2 relatif à la délibération motivée de la collectivité. Légifrance. <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>

<sup>28</sup>) Compagnie Nationale des Commissaires Enquêteurs. (s.d.). Qu'est-ce qu'une enquête publique ? CNCE. <https://www.cnce.fr/quest-ce-quune-enquete-publique>

<sup>29</sup>) Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave. Paris: OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/339306da-en>

جمهورية<sup>(30)</sup>، وقد أعلن بدوره عن التزامه بإحالة أغلبية هذه المقترحات إلى التطبيق التشريعي، دون أن يؤدي ذلك إلى منح المؤتمر سلطة اتخاذ القرار، أو فرض أية توصيات على المشرع الفرنسي.<sup>(31)</sup>

الملاحظ هنا، أن القيمة للتوصيات الصادرة عن هذه الجمعيات، قيمة أدبية، وسياسية، تساهم في تحسين جودة القرار، وزيادة مدى الرضا الاجتماعي عنه.<sup>(32)</sup>

وهنا يتضح أن الجمعيات التداولية، تمثل صورة فريدة بطبيعتها من صور المشاركة العامة، غير أنه تظلُّ سابقاتها من الآليات، تفتقد إلى الطبيعة الإلزامية في حسم القرار الإداري.

### المبحث الثاني: الآليات التقريرية

وهي الآليات التي تُصمَّم خصيصًا لتعميق مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، والتأثير الفعلي الواعي في الشأن العام.<sup>(33)</sup>

تتميز الآليات المشاركة العامة ذات الأثر التقريري، بأن إسهام الجمهور لا يقف عند حدود إبداء الرأي، أو مناقشة المشروع المعروض، وإنما يمتدُّ إلى المفاضلة بين البدائل المطروحة، أو تحديد النتيجة التي تسعى السلطة العامة لترتيب آثارها؛ حيث تحتلُّ هذه الآليات مرتبة متقدمة في سلم تصنيف المشاركة العامة، على معيار توزيع سلطة القرار؛ ذلك لأن حقيقة وظيفتها لا تقتصر على إمداد الإدارة بالمعلومات، والحدود اللازمة لتكوين القرار، بل تتجاوز ذلك إلى توجيه مضمون القرار، وحسمه المباشر؛ وفق النطاق، والشروط التي يحددها القانون.<sup>(34)</sup>

وتتقدّم هذه الآليات التقريرية الاستفتاء المحلي، في نماذج المشاركة العامة، التي تساهم في حسم القرار، وتقريره، والميزانية التشاركية، إلا أن طبيعة الميزانية التشاركية، لا تندرج ضمن الوصف التقريري على النحو المطلق، فهي في الغالب تُجمع في صور مراحل التداول التي تتمثل في اقتراح المشروعات، ومناقشتها، وفحصها، ومرحلة الحسم، والتقدير التي تقوم على تمكين المواطنين؛ ولذلك وصفها جانبٌ من الفقه بأنها آلية هجينة تمتدُّ من التداول حتى التمكين، والتقرير، والحكم المشترك في صناعة القرار الإداري، ويختلف أثرها القانوني، بحسب تنظيم التجربة في كل دولة.<sup>(35)</sup>

غير أن هذا الأثر القانوني للتخصيص المالي يظلُّ موقوفًا على إرادة المشرع في كل دولة فقط تتصل نتائج التصويت، إلا أن تكون ملزمة إلى السلطة المحلية المختصة<sup>(36)</sup>، أو أن يبقى قرار التخصيص بيد السلطة المحلية المختصة في الموافقة أو الرفض؛ وفق الضوابط القانونية التي حددها المشرع، وهذا الاتجاه ما أخذته الدول محل المقارنة، كما سنرى في هذا المبحث؛ وفق المطالب التالية:-

### المطلب الأول: الميزانية التشاركية

الميزانية التشاركية آلية ديمقراطية، يقرّ فيها أفراد المجتمع كيفية إنفاق جزء من الميزانية العامة، وهي تمنح الناس سلطة حقيقية على أموال حقيقية.<sup>(37)</sup>

وتعتبر مدينة بورتو أليغري في البرازيل، أول مدينة في العالم تبنت هذه الآلية منذ سنة 1989. وانتشر هذا النظام إلى أكثر من (7000) مدينة حول العالم، ويستخدم لتحديد ميزانيات الولايات، والمقاطعات، والمدن، والهيئات، والمؤسسات.<sup>(38)</sup>

<sup>30)</sup> Convention citoyenne pour le climat. (2020). Les propositions de la Convention citoyenne pour le climat. <https://www.conventioncitoyennepourleclimat.fr>

<sup>31)</sup> Présidence de la République. (2020, June 29). Le Président Emmanuel Macron répond aux 150 citoyens de la Convention citoyenne pour le climat. Palais de l'Élysée. <https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2020/06/29/le-president-emmanuel-macron-repond-aux-150-citoyens-de-la-convention-citoyenne-pour-le-climat>

<sup>32)</sup> Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave. Paris: OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/339306da-en>

<sup>33)</sup> Smith, G. (2009). Democratic innovations: Designing institutions for citizen participation, pp. 1, 12–14.

<sup>34)</sup> Stadt Regensburg. (2023). Handreichung zur Bürgerbeteiligung (p.8). <https://www.regensburg.de/fm/121/handreichung-zur-buergerbeteiligung.pdf>.

<sup>35)</sup> Hendriks, F., & Michels, A. (2025). Exploring the democratic merits of hybrid democratic innovation: Combining deliberation and voting in participatory budgeting new style. International Journal of Public Administration, 48(9), 584–594. <https://doi.org/10.1080/01900692.2024.2390492>

<sup>36)</sup> Sejm Rzeczypospolitej Polskiej. (1990). Ustawa z dnia 8 marca 1990 r. o samorządzie gminnym, art. 5a, ust. 3–5 (tekst jednolity: Dz. U. 2024, poz. 1465). <https://eli.gov.pl/api/acts/DU/2024/1465/text.html>

<sup>37)</sup> City of Philadelphia, Participatory Budgeting — Programs and Initiatives — <https://www.phila.gov/programs/participatory-budgeting/>

<sup>38)</sup> Participatory Budgeting Project. (n.d.). Learn about PB.

ولقد امتازت التجارب بين الدول، بتفاوت أساليب تطبيق الميزانية، تشترك بعضها بأخذ صورة تُخصّص فيها السلطة مبلغًا محدّدًا يُقدّم للسكان في إطار مقترحات مشروعاتهم، ثم يصوّتون على ما قُبِل منها لاختيار ما ينفّذ في حدود ذلك المبلغ<sup>(39)</sup>، الصورة الثانية، تمتدّ إلى مراحل دورة الميزانية العامة للبلدية، الذي يساهم المواطنون من خلالها في مناقشة مشروع الميزانية، أو أولوياتها العامة، عن طريق الملاحظات، والتوصيات، والهيئات المخصّصة لذلك.<sup>(40)</sup>

تقوم الميزانية التشاركية في فرنسا، في صورتها الغالبة على تخصيص جزء من النفقات الاستثمارية لمشروعات يقترحها السكان. وتتولّى المصالح الإدارية فحص المقترحات؛ للتأكد من دخولها في اختصاص الجماعة، واتفاقها مع المصلحة العامة، وعدم استلزامها نفقات تشغيلية، لا تستطيع الجماعة تحملها، فضلًا عن إمكان تنفيذها من الناحيتين الفنية والمالية. وبعد ذلك تُعرض المشروعات المقبولة للتصويت، وتُرتّب بحسب عدد الأصوات، وفي حدود المبلغ المخصّص للعملية.<sup>(41)</sup>

وفي ظلّ غياب تنظيم تشريع خاص، وحّد الإجراءات، ووضّع ميثاق الميزانية التشاركية المحلية تحديد قواعد هذه الآلية في البلديات، بمبادرة من الجماعة الإقليمية، التي نظمتها، ويجري إعداد مشروع على شكل ميثاق، لمتابعته من قبل البلدية، فيُعرض على العمدة في المجلس البلدي، وبوصفه مشروع مداولة مرفق بنص الميثاق مذكرته التوضيحية.<sup>(42)</sup>

فإن اعتمد المجلس الميثاق، تولّى العمدة، والمصالح البلدية تمثله مع بقاء المشروعات الفائزة خاضعة للمداولات المالية، والاستثمارية اللازمة، وقد طُبق هذا المسار في عدّة بلديات في فرنسا<sup>(43)</sup>. حيث الميزانيات تجري إجراءاتها بشكل طوعي، يرتبط بقناعة السلطات الإدارية بتطبيقها.<sup>(44)</sup>

وقد أكد القضاء الإداري الفرنسي، بقاء الاختصاص النهائي للمجلس المنتخب في القضية المتعلقة بالميزانية المشتركة لمدينة آسي. لقد طعن أحد السكان في المنظمة التي استبعدت ضمن مشروعه قبل عرضه على التصويت، كما أن الطعن في نتائج التصويت، واعتبرت المحكمة أن تحديد المشروعات المقبولة، يتمّ من خلال عملية واحدة تبدأ بفحص المقترحات، ثم عرضها بسهولة على السكان، وتنتهي بمداولة المجلس البلدي، الذي يعتمد المشاريع المختارة. ومن ثم فإن استبعاد المشروع، ونتائج التصويت، لا يمثلان قرارين نهائيين، إذ يعدّان من التدابير التحضيرية للمداولة النهائية، فلا يجوز الطعن فيهما. ومع ذلك، يجب عليه التمسك بما يشوبهما من عيوب، عند الطعن في المداولة النهائية، متى ما كان من شأن تلك العيوب الضرر في السلامة القرار النهائي.<sup>(45)</sup>

وما يمكن استقراه من منطوق هذا الحكم، أن المركز القانوني للعملية، لا يقوم في التصويت على الميزانية التشاركية ذاته، وإنما في المداولة التي تصدر عن المجلس في الختام، فالتصويت يحدّد المشروعات التي يرغب السكان في تنفيذها، لكنّه لا يوفّر غطاءً قانونيًا للاعتماد المالي، ولا يحلّ محلّ القرار الصادر عن الهيئة، التي أسند إليها القانون اختصاص اعتماد الميزانية.

وترى الباحثة هنا، أن إعلان الجماعة الإقليمية التزامها بتنفيذ المشروعات الأعلى تصويتًا؛ إذ يكون لهذا التعهّد أثران؛ الأول يكون على صعيد القرار الإداري، الذي جاء نتيجة الإرادة الشعبية، والذي سينعكس على مدى مقبولية القرار لدى الجمهور، والأثر الثاني، يسهم في توطيد العلاقة بين أعضاء البلدية، وناخبهم على الصعيد المحلي.

<https://www.participatorybudgeting.org/about-pb/>

<sup>39)</sup> OECD (2026). The People and the Budget, chap. « Citizen engagement: Beyond the ballot and into budgets ». Paris: OECD Publishing.

[https://www.oecd.org/en/publications/2026/05/the-people-and-the-budget\\_d96abe5b/full-report/citizen-engagement-beyond-the-ballot-and-into-budgets\\_ce2c34bc.html](https://www.oecd.org/en/publications/2026/05/the-people-and-the-budget_d96abe5b/full-report/citizen-engagement-beyond-the-ballot-and-into-budgets_ce2c34bc.html)

<sup>40)</sup> de Soysa, A. (2022). Participatory Budgeting: Public Participation in Budget Processes. Berlin: Transparency International, p. 2, 7–8.

<https://knowledgehub.transparencycdn.org/kproducts/Participatory-Budgeting-Primer-Final.pdf>

<sup>41)</sup> Mairie du 12<sup>e</sup> arrondissement de Paris. (2017, February 1). Présentation du Budget participatif. Ville de Paris.

<https://mairie12.paris.fr/pages/presentation-du-budget-participatif-10242>

<sup>42)</sup> Conseil de Paris. (2022). Actualisation de la Charte du Budget participatif (Délibération n° 2022 DDCT 103), séances des 15, 16 et 17 novembre 2022, pp. 1–2.

<sup>43)</sup> Vaucelle, S. (2024). Les budgets participatifs, entre initiatives citoyennes et projets territoriaux de transition. In E. Bonneau (Ed.), L'urbanisme en transition: Écologisation et coopérations (pp. 113–134). Presses universitaires de Bordeaux. <https://doi.org/10.46608/primaluna29.9791030011302.9>

<sup>44)</sup> Goutal, Y., & Millot, V. (2021, June 30). Adopter un budget participatif sans risque juridique. La Gazette des communes.

<https://www.lagazettedescommunes.com/753429/adopter-un-budget-participatif-sans-risque-juridique/>

<sup>45)</sup> M. X c. Commune d'Annecy, n° 2106063 (Tribunal administratif de Grenoble, 7<sup>e</sup> ch., 4 octobre 2024).

<https://justice.pappers.fr/decision/3e439d285d0d31d5ccbc66c0656d3036d19605b9>

## المطلب الثاني: الاستفتاء المحلي

يُعتبر الاستفتاء المحلي أداة تشاركية، تُستخدم للتعبير عن الإرادة الشعبية؛ حيث بدأت من أكثر صور المشاركة العامة، التي تقترب من مرحلة اتخاذ القرار، وهنا لا يقتصر دور المواطن فيها على إبداء الرأي، أو الإسهام في تكوينه، وإنما يمتدُّ إلى المشاركة في إصدار قرار مُلزم بشأن المسألة المعروضة عليه، وفي الحدود التي يقرُّ بها القانون، وهنا يرتقي المواطن إلى موقع التأثير المباشر؛ من خلال المشاركة في حسم القرار النهائي.<sup>(46)</sup>

وقد أخذ النظام الفرنسي بهذا النظام من المشاركة؛ من خلال منح الناخبين سلطة الفصل في بعض المسائل، التي تقع ضمن اختصاص الجماعات الإقليمية، كإجازة عرض المشاريع، أو المداولات، أو الأعمال المرتبطة باختصاص الجماعة على الناخبين لاتخاذ القرار بشأنها؛ وفق الضوابط التي حددها القانون.<sup>(47)</sup>

ويكشف هذا التنظيم عن المفارقة الحقيقية بين الاستفتاء المحلي، وبين الأدوات المشاركة التداولية الأخرى، في الأول، يربط أثرًا مباشرًا؛ متى ما استوفى شروطه القانونية، أما الثاني ففي آليات تُستخدم، والغاية منها التعرف على اتجاهات الرأي العام، والتأثير في القرارات، دون أن تنتقل سلطة التأثير الفعلي إلى يد المواطن، حيث حكم القاضي الإداري بأن تسمية الاقتراع بالاستفتاء المحلي، لا تكفي لإخضاعه لأحكام الاستفتاء الملزم، حيث أوقفت المحكمة الإدارية تنفيذ مداولة البلدية؛ لأن السؤال المعروض على السكان، أختصر على استطلاع رأيهم في موقع إقامة يكون ثكنة درك، ولم يتضمن أي مشروع مداولة محدّد، أن يقوموا بالتصويت عليه.<sup>(48)</sup>

حيث إن الاستفتاء المحلي ينصبُّ على مشروع مداولة، أو عمل محدّد، يدخل ضمن اختصاص الجماعة الإقليمية، ويكون قرار الناخبين<sup>(49)</sup> فيه مُلزمًا؛ متى ما استوفى شروطه القانونية.

وبحسب رأي الباحثة؛ فإن آلية الاستفتاء الشعبي، لا تحتاج إلى مجرّد تنظيم تشريعي يعمل على أعماله المُشرّع الوطني، بل إلى نظام إداري قادر على فهم هذه الاستحقاقات، وتفعيلها داخل منظومة العمل المحلي.

ويجدر الإشارة هنا، وفي ظلّ التطوُّر التكنولوجي، امتدَّ البُعد الرقمي إلى المنظومة القانونية، والإدارية، وانعكس على آليات تطبيق المشاركة العامة، إذ أتاحت التكنولوجيا توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات، وتسهيل تقديم المساهمات، وإشراك الجمهور عن بُعد؛ فقد تمَّ دمج المنصات الإلكترونية في النقاش العام في فرنسا؛ بوصفها قناة مكتملة للتواصل مع الجمهور.<sup>(50)</sup>

كما توسّع استخدام الأدوات الرقمية في الميزانية التشاركية المحلية؛ حيث يراقب الجمهور تقديم المشاريع، والتصويت عليها، و متابعتها، وتنفيذها من خلال المنصة الإلكترونية.<sup>(51)</sup>

وعلق مجلس الدولة الفرنسي في دراسة له لسنة 2018، حول تأثير الأدوات الرقمية على المشاركة العامة، حيث رأى أنها يمكن أن تحدّ من الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية، أثناء مشاركة الجمهور.<sup>(52)</sup>

<sup>46</sup>) Conseil constitutionnel. (2022, October 9). La décentralisation et la démocratie locale. Titre VII – Publications du Conseil constitutionnel.

<https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/la-decentralisation-et-la-democratie-locale>

<sup>47</sup>) Code général des collectivités territoriales, arts. LO.1112-1, LO.1112-2, LO.1112-3, LO.1112-7.

[https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928/)

<sup>48</sup>) Tribunal administratif de Grenoble, ord., 10 février 2025, n° 2500764, Commune de Talloires-Montmin. Itinéraires Avocats. (2025, 12 février).

Référendum local ou consultation des électeurs : il faut choisir !

<https://www.itineraires-avocats.fr/2025/02/12/referendum-local-ou-consultation-des-electeurs-il-faut-choisir/>

<sup>49</sup>) Code général des collectivités territoriales, arts. LO.1112-1 et LO.1112-3.

[https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928/)

<sup>50</sup>) Commission nationale du débat public. (2025). Je participe.

<https://www.debatpublic.fr/gestion-matieres-et-dechets-radioactifs/je-participe-8179>

<sup>51</sup>) Labo Société Numérique. (2019, February 13). Plus de 6 millions de Français vivent dans une commune engagée dans une démarche de budget participatif.

Agence nationale de la cohésion des territoires.

<https://labo.societenumerique.gouv.fr/fr/articles/plus-de-6-millions-de-fran%C3%A7ais-vivent-dans-une-commune-engag%C3%A9e-dans-une-d%C3%A9marche-de-budget-participatif/>

<sup>52</sup>) Conseil d'État. (2018). La citoyenneté : Être (un) citoyen aujourd'hui. La Documentation française.

<https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/etudes-annuelles/la-citoyennete-etre-un-citoyen-aujourd-hui>

أما بالنسبة إلى تفعيل البُعد الرقمي للآليات في المشاركة العامة في الأردن، فلقد أصدرت وزارة الاقتصاد الرقمي، والريادة قواعد تنفيذية، نصّت على المشاركة العامة الإلكترونية، ودعت هذه القواعد في نصوصها، إلى إشراك المواطنين في السياسات والإستراتيجيات، والخطط، والقرارات الحكومية، وتصميم الخدمات، وتقديمها من خلال تشاور معهم بواسطة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وفتح الاستشارات الإلكترونية بكافة أنواعها، سواء أكانت عامة بين الأفراد، أم مقيّدة، و موجهة إلى فئة محدّدة، أو بينية بين الجهات الحكومية، كما فعّلت الاستبيان الإلكتروني؛ وذلك للحصول على التغذية الراجعة، وتقييم المساهمة في القرار الحكومي، وكذلك دعت الوزارة إلى اعتماد استطلاع الرأي الإلكتروني؛ من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة؛ لمعرفة طبيعة التوجّهات العامة حول موضوع، أو مجموعة مواضيع محدّدة.<sup>(53)</sup>

وفيما بعد، انفتح المُشرّع الأردني بشكل حقيقي على رقمنة آليات المشاركة العامة في الأردن، من بعد إقرار النظام تقيّم الأثر التشريعي، والتنظيم الجيد، فعزّف النظام التنظيم الجيد والتقييم لأثر التشريعات، والسياسات رقم (16) لسنة 2025 آلية الاستشارة الإلكترونية؛ حيث وصفها بأنها استطلاع المواطنين، وأصحاب العلاقة، والمهتمين من خلال القنوات الحكومية المُعتمدة، وأزمة الدائرة؛ باستخدام تلك القنوات، والإعلان عنها إلكترونياً، ثم حدّد تعليمات النظام نفسه، منصّة تواصل، بوصفها منصّة حكومية موحّدة للتشاور العام الإلكتروني، حول دراسة تقييم الأثر، مسوّدة التشريع والسياسية، حيث أوجب ألا تقلّ مدّة النشر فيها عن (30) يوماً، مع جواز تمديد مدّة واحدة، وتُظهر المنصّة من الناحية العملية، مراحل نشر الاستشارة، وتحليلها وإعلان نتائجها، ونشر تقارير التحليل في عددٍ من الاستشارات التي نقدتها الحكومة.<sup>(54)</sup>

وعليه؛ ترى الباحثة أن كفاءة المشاركة العامة، لا تُقاس بتعدّد الآليات، أو عدد المشاركين فيها فحسب، بل تُقاس بفاعلية الرقابة الإدارية، على سلامة تطبيق كلّ آلية من آليات المشاركة العامة، ومدى خضوع إجراءاتها لرقابة القضاء الإداري؛ بما يحول دون أن تصبح ممارسة المشاركة مجرّد إجراء شكلي، يخلو من التأثير الفعلي للجمهور، في عملية صنع القرار النهائي.

### الخاتمة

أصبح يُنظر إلى المواطن كعنصر مؤثّر في العملية الإدارية؛ بوصفه شريكاً فعّالاً في عملية تسيير أنشطة الإدارة، بالإضافة لدوره الأساسي في العملية الديمقراطية كناخب تقليدي، وهذا ما أدّى إلى ظهور شخصيّة المواطن الإداري، وقد شكّل سمة جديدة في إطار الديمقراطية الإدارية، التي أُمست كمفهوم ذي طبيعة تشريعية متقدّمة، يستند إلى أسس الديمقراطية السياسيّة التي ينعكس أثرها في حيّز العمل الإداري، إذ أصبح من واجب الإدارة الانفتاح على محيطها، وتمكين المخاطبين بالقرارات الإدارية، وإتاحة فرص حقيقية للمواطنين؛ من خلال ضمان إسهام الفئات المعنية في صنع القرار الإداري؛ بما يعزّز مشروعيتها، وانسجامه مع تطلّعات الإرادة العامة، وهذا الطابع الديمقراطي الإداري المُستجّد، أضاف أبعاداً جديدة لشخصيّة للمواطن، والتي تجمع بين كون الفرد مواطناً صاحب حقوق مدنيّة، وسياسيّة، إلى جانب أنه موجه، ومشارك في الشأن الإداري، بعدما كان مستفيداً فقط من الخدمات العامة، التي تقدّمها المرافق العامة؛ حيث بات إشراك المواطنين في الإدارة العامة، مؤشراً لقياس مدى ديمقراطية النظام الإداري نفسه، فضلاً عن النظام السياسي للدولة.

### النتائج

1. كشفت الدراسة عن تعدّد صور المشاركة العامة في النظام الفرنسي، فلقد تمّ تصنيفها بحسب مقدار السلطة الممنوحة للجمهور، في تأثير نتيجة القرار على الجهات ذات الأثر التداولي، وأخرى ذات أثر تقرييري.
2. تتنوّع آليات التداول بحسب المرحلة التي يمرّ فيها القرار الإداري، والتي يمكن أن تكون في مرحلة مُبكّرة، كأن يكون النقاش العام، والتشاور المُسبق، وقد يكون في مرحلة متأخرة من المشروع؛ أي بعده، وتتمّ بلورة العناصر الرئيسيّة في المشروع، وقبل إصدار القرار النهائي.
3. إنّ سلطة اتخاذ القرار، تبقى لدى الجهة الإدارية المختصة، وذلك وفق الآليات المشاركة التداولية، بينما الآليات التقريرية كالاستفتاء الشعبي، الذي يعدّ من أبرز الآليات ذات الأثر التقرييري؛ حيث ترتّب نتيجته متى ما استوفى الشروط القانونيّة، مشاركة فعلية للجمهور في القرار الإداري، حيث تكون نتيجته ملزمة للسلطة الإدارية المحليّة.
4. بيّنت الدراسة أن الميزانية التشاركية تعدّ طبيعة مركّبة، تجمع ما بين الأثر التداولي، والأثر التقرييري؛ حيث لا تكسب أثراً ملزماً؛ إلا باعتماد مختصّة المحليّة.
5. انفتاح المُشرّع الأردني على آليات المشاركة العامة؛ من خلال اعتماده على آليات التشاور العام، والاستشارة الإلكترونية، ضمن نظام تنظيم جيد، وتقييم الأثر التشريعي وتطويع التكنولوجيا لتفعيل التواصل مع الجمهور عبر البوابة الرسميّة، أسوةً بتجارب الدول التي عملت على رقمنة آليات المشاركة العامة، وبعده صور.

### التوصيات

1. الإقرار التشريعي لميثاق عام المشاركة العامة يحدّد نطاق تطبيقها، والسلطات المختصة بتنظيمها، وحقوق، وواجبات الجمهور المشارك بشكل صريح في جميع الآليات التشاركية، مع مراعاة السياسة التشريعية للبناء الدستوري، والإداري في كل دولة.
2. العمل تدريجياً على توسيع نطاق المشاركة العامة في الأردن، وعدم قصرها على إعداد التشريعات، والسياسات العامة، ليشمل المشاريع الكبرى التي ترتّب أثراً بينية، أو عمرانية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وبما يحقّق المصلحة العامة.
3. حتّى السلطة الإدارية، والمؤسسات العامة في الأردن على المبادرة على تفعيل صور المشاركة العامة، وآلياتها عند إعداد القرارات المتعلقة بإدارة المرافق، والخدمات العامة وفق السلطة التقديرية، وإن لم يفرض المُشرّع إجراء المشاركة العامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التشاور عند عقد جلسات الاستماع، واستطلاع رأي المتفاعلين بالوسائل التقليدية والرقمية؛ بحيث تقف الإدارة على واقع احتياجات المخاطبين بالقرار الإداري.

<sup>53</sup> ( ) المادة (2) القواعد التنفيذية الاستخدام البوابة الحكومية الموحدة للمشاركة الإلكترونية تواصل لسنة 2024.

<sup>54</sup> ( ) المادة (2) من نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات رقم (16) لسنة 2025.

4. نشر الوعي القانوني والإداري، حول مفهوم المشاركة العامة، وآليات تطبيقها لدى الموظفين العموميين، وأعضاء المجالس المحلية؛ من خلال البرامج التدريبية المتخصصة التي تتناول الضمانات المشاركة وأساليب إدارة المشاركة العامة، وكيفية تحليل مساهمات الجمهور، وسبل الاستجابة لها من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، التي وفّرت بيئتها الإدارية خيارات مشاركة الجمهور في إعداد القرار الإداري.

## قائمة المصادر والمراجع

### - العربية:

- 1 [1] القواعد التنفيذية لاستخدام البوابة الحكومية الموحدة للمشاركة الإلكترونية تواصل لسنة 2024.
- 2 [2] نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات رقم (16) لسنة 2025.

### - الأجنبية:

- 1 [3] Albertini, J.-B. (2014). Démocratie représentative et participation(s) citoyenne(s): Réflexions et applications pratiques. *Revue française d'administration publique*, 150(2), 529–541. (<https://doi.org/10.3917/rfap.150.0529>)
- 2 [4] Bundesrepublik Deutschland. (2026). Baugesetzbuch (BauGB), § 3 Abs. 1. (<https://www.gesetze-im-internet.de/baug/3.html>).
- 3 [5] Circulaire du 15 décembre 1992 relative à la conduite des grands projets nationaux d'infrastructures (« circulaire Bianco »). (1992). *Journal officiel de la République française*. (<https://www.legifrance.gouv.fr>).
- 4 [6] City of Philadelphia. Participatory Budgeting — Programs and Initiatives — (<https://www.phila.gov/programs/participatory-budgeting/>).
- 5 [7] Code de justice administrative. (Version en vigueur). Article L.554-12. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>)
- 6 [8] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-15-1 relatif à la concertation préalable. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 7 [9] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-8 relatif à la saisine de la Commission nationale du débat public. Légifrance. ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article\\_lc/LEGIARTI000036671255](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000036671255)).
- 8 [10] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-8, dernier alinéa relatif à l'articulation des procédures de participation. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 9 [11] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.121-9 relatif aux critères d'appréciation de la Commission nationale du débat public. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 10 [12] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-1 relatif aux objectifs de l'enquête publique. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 11 [13] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-16 relatif aux recours contre les conclusions du commissaire enquêteur. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 12 [14] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-16, alinéa 2 relatif à la délibération motivée de la collectivité. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 13 [15] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Article L.123-2 relatif au champ d'application des enquêtes publiques environnementales. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 14 [16] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.121-13 et suivants relatifs aux suites du débat public. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 15 [17] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.121-16 et L.121-16-1 relatifs aux modalités de la concertation préalable. Légifrance. ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000022484481/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000022484481/)).
- 16 [18] Code de l'environnement. (Version en vigueur). Articles L.123-1 et suivants relatifs à l'enquête publique. Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 17 [19] Code de l'expropriation pour cause d'utilité publique. (Version en vigueur). Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 18 [20] Code de l'urbanisme. (Version en vigueur). Légifrance. (<https://www.legifrance.gouv.fr/codes/>).
- 19 [21] Code général des collectivités territoriales, arts. LO.1112-1 et LO.1112-3. ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928)).
- 20 [22] Code général des collectivités territoriales, arts. LO.1112-1, LO.1112-2, LO.1112-3, LO.1112-7. ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006070633/LEGISCTA000006180928)).
- 21 [23] Commission nationale du débat public. (2025). Je participe. <https://www.debatpublic.fr/gestion-matieres-et-dechets-radioactifs/je-participe-8179>.

- [24] Compagnie Nationale des Commissaires Enquêteurs. (s.d.). Qu'est-ce qu'une enquête publique? CNCE. -22  
(<https://www.cnce.fr/quest-ce-quune-enquete-publique>)
- [25] Conseil constitutionnel. (2022, October 9). La décentralisation et la démocratie locale. Titre VII – Publications du Conseil constitutionnel. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/la-decentralisation-et-la-democratie-locale>. -23
- [26] Conseil d'État, Assemblée. (2011, December 23). Danthony et autres, n° 335033. Recueil Lebon. -24  
(<https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000025041089>).
- [27] Conseil d'État, Assemblée. (2017, July 19). Association «Pour Occitanie Pays Catalan», n° 403928 et 403948. Recueil Lebon. -25  
(<https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000035245560>).
- [28] Conseil d'État. (2011). Consulter autrement, participer effectivement: Étude annuelle 2011. La Documentation française. -26  
(<https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/etudes-annuelles/consulter-autrement-participer-effectivement>).
- [29] Conseil d'État. (2012, April 24). Société des Autoroutes du Sud de la France, n° 355623. -27
- [30] Conseil d'État. (2013, May 15). n° 353010. Tables du Recueil Lebon. -28  
(<https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000027415899>).
- [31] Conseil d'État. (2017, July 19). Conclusions de Vincent Daumas sur Conseil d'État, Assemblée, n° 403928-403948. Ariane Web. -29  
(<https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CRP/conclusion/2017-07-19/403928>).
- [32] Conseil d'État. (2018). La citoyenneté: Être (un) citoyen aujourd'hui. La Documentation française. -30  
<https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/etudes-annuelles/la-citoyennete-etre-un-citoyen-aujourd-hui>.
- [33] Conseil de Paris. (2022). Actualisation de la Charte du Budget participatif (Délibération n° 2022 DDCT 103), séances des 15, 16 et 17 novembre 2022, pp. 1–2. -31
- [34] Constitution du 4 octobre 1958. (Version en vigueur). Article 72, alinéa 1. Légifrance. -32  
(<https://www.legifrance.gouv.fr/contenu/menu/droit-national-en-vigueur/constitution/texte-integral-de-la-constitution-du-4-octobre-1958-en-vigueur>).
- [35] Convention citoyenne pour le climat. (2020). Les propositions de la Convention citoyenne pour le climat. -33  
(<https://www.conventioncitoyennepourleclimat.fr>).
- [36] Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters (Aarhus Convention). (1998). Article 6(8). -34  
(<https://unece.org/environment-policy/public-participation/aarhus-convention/text>).
- [37] de Soysa, A. (2022). Participatory Budgeting: Public Participation in Budget Processes. Berlin: Transparency International, p. 2, 7–8. -35  
<https://knowledgehub.transparencycdn.org/kproducts/Participatory-Budgeting-Primer-Final.pdf>.
- [38] Goutal, Y., & Millot, V. (2021, June 30). Adopter un budget participatif sans risque juridique. La Gazette des communes. -36  
<https://www.lagazettedescommunes.com/753429/adopter-un-budget-participatif-sans-risque-juridique/>.
- [39] Hendriks, F., & Michels, A. (2025). Exploring the democratic merits of hybrid democratic innovation: Combining deliberation and voting in participatory budgeting new style. International Journal of Public Administration, 48(9), 584–594. -37  
(<https://doi.org/10.1080/01900692.2024.2390492>).
- [40] Labo Société Numérique. (2019, February 13). Plus de 6 millions de Français vivent dans une commune engagée dans une démarche de budget participatif. Agence nationale de la cohésion des territoires. -38  
<https://labo.societenumerique.gouv.fr/fr/articles/plus-de-6-millions-de-fran%C3%A7ais-vivent-dans-une-commune-engag%C3%A9e-dans-une-d%C3%A9marche-de-budget-participatif/>.
- [41] Loi n° 2002-276 du 27 février 2002 relative à la démocratie de proximité. (2002). Journal officiel de la République française. -39  
(<https://www.legifrance.gouv.fr>).
- [42] Loi n° 83-630 du 12 juillet 1983 relative à la démocratisation des enquêtes publiques et à la protection de l'environnement. (1983). Journal officiel de la République française. -40  
(<https://www.legifrance.gouv.fr>).
- [43] Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement (« loi Barnier »). (1995). Journal officiel de la République française -41  
(<https://www.legifrance.gouv.fr>).
- [44] M. X c. Commune d'Annecy, n° 2106063 (Tribunal administratif de Grenoble, 7<sup>e</sup> ch., 4 octobre 2024). -42  
<https://justice.pappers.fr/decision/3e439d285d0d31d5ccbc66c0656d3036d19605b9>.
- [45] Mairie du 12<sup>e</sup> arrondissement de Paris. (2017, February 1). Présentation du Budget participatif. Ville de Paris. -43  
<https://mairie12.paris.fr/pages/presentation-du-budget-participatif-10242>.

- [46] OECD (2026). The People and the Budget, chap. «Citizen engagement: Beyond the ballot and into budgets». Paris: OECD Publishing. [https://www.oecd.org/en/publications/2026/05/the-people-and-the-budget\\_d96abe5b/full-report/citizen-engagement-beyond-the-ballot-and-into-budgets\\_ce2c34bc.html](https://www.oecd.org/en/publications/2026/05/the-people-and-the-budget_d96abe5b/full-report/citizen-engagement-beyond-the-ballot-and-into-budgets_ce2c34bc.html). -44
- [47] Ordonnance n° 2016-1060 du 3 août 2016 portant réforme des procédures destinées à assurer l'information et la participation du public à l'élaboration de certaines décisions susceptibles d'avoir une incidence sur l'environnement. (2016). Journal officiel de la République française. (<https://www.legifrance.gouv.fr>) -45
- [48] Ordonnance n° 2016-1060 du 3 août 2016 portant réforme des procédures destinées à assurer l'information et la participation du public. (2016). Journal officiel de la République française. (<https://www.legifrance.gouv.fr>). -46
- [49] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave. Paris: OECD Publishing. (<https://doi.org/10.1787/339306da-en>). -47
- [50] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave. Paris: OECD Publishing. (<https://doi.org/10.1787/339306da-en>). -48
- [51] Participatory Budgeting Project. (n.d.). Learn about PB. <https://www.participatorybudgeting.org/about-pb/>. -49
- [52] Présidence de la République. (2020, June 29). Le Président Emmanuel Macron répond aux 150 citoyens de la Convention citoyenne pour le climat. Palais de l'Élysée. (<https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2020/06/29/le-president-emmanuel-macron-repond-aux-150-citoyens-de-la-convention-citoyenne-pour-le-climat>). -50
- [53] République française. (2026). Code de l'environnement (arts.L.121-1, L.121-8 et L.121-15-1). ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section\\_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000006159207/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006074220/LEGISCTA000006159207/)); République française. (2026). Code de l'urbanisme (art. L.103-2). ([https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article\\_lc/LEGIARTI000052866507/](https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000052866507/)); Bundesrepublik Deutschland. (2026). Verwaltungsverfahrensgesetz (VwVfG), § 25 Abs. 3. ([https://www.gesetze-im-internet.de/vwvfg/\\_25.html](https://www.gesetze-im-internet.de/vwvfg/_25.html)); -51
- [54] Sejm Rzeczypospolitej Polskiej. (1990). Ustawa z dnia 8 marca 1990 r. o samorządzie gminnym, art. 5a, ust. 3–5 (tekst jednolity: Dz. U. 2024, poz. 1465). (<https://eli.gov.pl/api/acts/DU/2024/1465/text.html>). -52
- [55] Smith, G. (2009). Democratic innovations: Designing institutions for citizen participation, pp. 1, 12–14. -53
- [56] Stadt Regensburg. (2023). Handreichung zur Bürgerbeteiligung (p.8). (<https://www.regensburg.de/fm/121/handreichung-zur-buergerbeteiligung.pdf>). -54
- [57] Tribunal administratif de Grenoble, ord., 10 février 2025, n° 2500764, Commune de Talloires-Montmin. Itinéraires Avocats. (2025, 12 février). Référendum local ou consultation des électeurs: il faut choisir! <https://www.itineraires-avocats.fr/2025/02/12/referendum-local-ou-consultation-des-electeurs-il-faut-choisir/>. -55
- [58] Tribunal administratif de Paris. (2023, February 22). Ohlmann, n° 2126907. Brett, R. (2024). Enquête publique. Revue juridique de l'environnement, 2024(2), 485–497. -56
- [59] United Nations Economic Commission for Europe. (1998). Convention on access to information, public participation in decision-making and access to justice in environmental matters (Aarhus Convention), Article 6(4). (<https://unece.org/environment-policy/public-participation/aarhus-convention/text>). -57
- [60] Vaucelle, S. (2024). Les budgets participatifs, entre initiatives citoyennes et projets territoriaux de transition. In E. Bonneau (Ed.), L'urbanisme en transition : Écologisation et coopérations (pp.113–134). Presses universitaires de Bordeaux. <https://doi.org/10.46608/primaluna29.9791030011302.9>. -58